

مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي سيعقد في بانكوك، ١٨-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

"أوجه التآزر والاستجابات - التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية"

فيينا، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (دائرة الأمم المتحدة للإعلام) -- سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي تستضيفه حكومة تايلند، في بانكوك من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. والموضوع الرئيسي للمؤتمر الحادي عشر هو "أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية"، حسبما قرّره الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٧/١٧٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ويتضمّن جدول أعمال المؤتمر خمسة بنود موضوعية، هي:

- التدابير الفعّالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- التعاون الدولي في التصدي للإرهاب وللحقوق بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى في سياق عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛
- الفساد: التهديدات والاتجاهات في القرن الحادي والعشرين؛
- الجرائم الاقتصادية والمالية: تحديات تواجه التنمية المستدامة؛
- تطبيق المعايير: خمسون سنة من وضع المعايير في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

وستعقد ست حلقات عمل تقنية حول المواضيع التالية:

- تعزيز التعاون الدولي في إنفاذ القانون، بما في ذلك تدابير تسليم المجرمين؛
- تعزيز إصلاح العدالة الجنائية، بما في ذلك العدالة التصالحية؛
- استراتيجيات لمنع الجريمة وأفضل الممارسات، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم المناطق الحضرية والشباب المعرضين للمخاطر؛
- تدابير مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة؛
- تدابير مكافحة الجريمة الاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال؛
- تدابير مكافحة الجرائم ذات الصلة بالحاسوب.

وسيعقد أثناء الأيام الثلاثة الأخيرة للمؤتمر، من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، جزء رفيع المستوى، يقوم فيه رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء وسائر الممثلين الحكوميين الرفيعة المستوى بتناول البنود الرئيسية في جدول أعمال المؤتمر. وأتساقا مع التوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة مرارا وتكرارا، اتفق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على أن تتاح للدول أثناء الجزء الرفيع المستوى فرصة لاتخاذ اجراءات تعاهدية (إيداع صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام) فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، وكذلك الصكوك الأربعة المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، المودعة لدى الأمين العام. وبمناسبة هذا الحدث التعاهدي الخاص، سيكون بوسع الدول أن تودع صكوك تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي حظيت بـ ١١٨ توقيعاً و ١٨ تصديقا حتى الآن، وتحتاج إلى ١٢ تصديقا ليبدأ نفاذها.

"إن المؤتمر الحادي عشر يهيئ فرصة لتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات محدّدة لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد بالتصديق على الصكوك الدولية، وبذلك تثبت التزامها بتنفيذ التعاون الدولي وتعزيزه"، هذا ما قاله أنتونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة بفيينا.

وستكون هناك أيضا اجتماعات جانبية عديدة، تنظّمها المنظمات غير الحكومية، تتناول طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون. وتوفّر مؤتمرات الجريمة محفلا عالميا لتبادل الآراء والخبرات، إذ تلتقي فيها وفود حكومية وممثّلو لمنظمات دولية-حكومية وغير حكومية ووكالات متخصصة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك أفراد من الخبراء والأكاديميين وغيرهم من الإخصائيين العاملين في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد حضر مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في عام ١٩٥٥، ممثّلو ٦١ بلدا و اقليميا وشارك فيه أكثر من ٥٠٠ شخص، بينما حضر المؤتمر العاشر، الذي عقد في عام ٢٠٠٠، ممثّلو ١٣٧ حكومة وقرابة ٢٠٠٠ مشارك. ويتوقّع أن يشهد المؤتمر الحادي عشر حضورا مماثلا لسابقه، إن لم يكن أكبر.

وقد كلّفت الجمعية العامة لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، التي هي الهيئة التحضيرية للمؤتمر، بإعداد نص مشروع إعلان يعرض على المؤتمر الحادي عشر ويأخذ بعين الاعتبار توصيات الاجتماعات التحضيرية الاقليمية التي عقدت في أوائل عام ٢٠٠٤ في أديس أبابا وبانكوك وسان خوسيه وبيروت. وسوف يعتمد المؤتمر هذا الإعلان الوحيد، الذي سيتضمّن توصيات منبثقة من مناقشات مختلف أجزاء المؤتمر. وسوف يعرض الإعلان، بعد اعتماده، على لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها القادمة في أيار/مايو للنظر فيه على النحو المناسب.

وسوف يوفّر المؤتمر أيضا قوة الدفع اللازمة لصوغ استجابات وطنية شاملة لقضية منع الجريمة، كما سيوفّر مُركزا لتيسير زيادة التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية-الحكومية وغير الحكومية في ميدان إصلاح نظم العدالة الجنائية، مما يساعد على اتخاذ تدابير دولية أنجع.

وتُعقد مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة مرة كل خمس سنوات منذ عام ١٩٥٥، عندما عقد المؤتمر الأول في جنيف، سويسرا. وقد كان لمؤتمرات الجريمة، بحكم تناولها طائفة واسعة من المواضيع، أثر كبير في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد الدولي، إذ أثرت في السياسات الوطنية والممارسات المهنية. كما سهّلت المؤتمرات، بصفقتها محفلا عالميا، تبادل المعلومات والممارسات الفضلى بين الدول والإخصائيين العاملين في هذا الميدان. والهدف العام لهذه

المؤتمرات هو المساعدة على زيادة فاعلية سياسات منع الجريمة وتدابير العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم. وقد عقدت مؤتمرات الجريمة في أنحاء مختلفة من العالم، هي: لندن، المملكة المتحدة، عام ١٩٦٠؛ ستوكهولم، السويد، عام ١٩٦٥؛ كيوتو، اليابان، عام ١٩٧٠؛ جنيف، سويسرا، عام ١٩٧٥؛ كاراكاس، فنزويلا، عام ١٩٨٠؛ ميلانو، إيطاليا، عام ١٩٨٥؛ هافانا، كوبا، عام ١٩٩٥؛ القاهرة، مصر، عام ١٩٩٥؛ فيينا، النمسا، عام ٢٠٠٠.

للحصول على مزيد من المعلومات عن مؤتمر الجريمة الحادي عشر:

www.unodc.org

www.unis.unvienna.org

www.11uncongress.org
